

()



www.alkashif.org

مركز الكاشف للدراسات والبحوث الإسلامية

...



:

()

:

()

:

...

.

.

-

/

www.usip.org

()

"

"

"

"

"

"

"

"

alkashif.org :

()



" " "

.

.

.

" "

" "

.

_____ ()

" " "

.

" " "

()



_____ .

_____ .



معهد السلام الأميركي

UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org

SPECIAL REPORT

1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

بقلم: د.غراهام فولر

نبذة عن التقرير

مع انبلاج فجر جديد في العراق يبرز سؤالان سياسيان أساسيان: هل ستكون الأكثرية الشيعية في البلاد منفتحة على التعاون السياسي الكامل مع الأقليات السنية والمسيحية؟ وما هي مواطن قوة وايدولوجية الحركات السياسية الإسلامية، وخاصة الشيعة الذين فرضوا أنفسهم منذ سقوط صدام حسين؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، استضاف معهد السلام الأميركي بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٣ ورشة عمل بعنوان «السياسة الدينية في العراق». وقد شارك في الندوة د. غراهام فولر مؤلف كتاب «مستقبل الإسلام السياسي» والمشارك في تأليف كتاب «الشيعة العرب: المسلمون المنسيون»، و د. فالح عبد الجبار، الأستاذ المحاضر في جامعة لندن ميتروبوليتان ومؤلف كتاب «الحركة الشيعية في العراق» ومحرر «آيات الله والصوفيون والمفكرون العقائديون: الدولة والدين والحركات الاجتماعية في العراق»، ورندي رديم فرانك، المدير التنفيذية السابقة لمؤسسة العراق، والمشاركة في تأليف كتاب «الشيعة العرب: المسلمون المنسيون»، وكينيث كاتزمان من مصلحة الأبحاث في الكونغرس. وقد أدار الندوة دافيد سموك مدير مبادرة الدين وصنع السلام في معهد السلام الأميركي. وهذا التقرير الخاص الذي يسلط الضوء على سياسة الإسلاميين في العراق، هو نسخة منقحة عن الورقة التي أعدها فولر لندوة ٢١ أيار/ مايو.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٠٨ آب / أغسطس ٢٠٠٣

المحتويات

٢	مقدمة
٣	شعبة العراق
٧	الإسلاميون السنة
١١	أكراد العراق
١٢	إستنتاجات

الإسلام السياسي في العراق بعد صدام حسين

موجز

- يقدر للإسلام السياسي، كسمة أساسية من سمات السياسة المسلمة وخاصة السياسة العربية، أن يلعب دوراً رئيسياً في المستقبل السياسي العراقي، حيث نشأ الآن فراغ أخلاقي وايدولوجي ضخم يسمح للإسلام بملئه كبوصلة أخلاقية جديدة للشعب.
- تتحرك الدول المجاورة الآن بسرعة، وحيثما أمكن، لإنشاء مراكز للنفوذ داخل العراق، استعداداً لليوم الذي يرحل فيه الأميركيون. وستدعم إيران الحركات الإسلامية المنتشرة بين الشيعة، بينما ستسعى المملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى دعم القوى السنية في العراق، من خلال الإسلاميين السنة على أغلب الظن.
- بعد ركود طويل وقمع من قبل نظام صدام حسين، يحتمل كثيراً أن ينبعث العمل السياسي المسلم تحت راية الإخوان المسلمين، وإن كان بمنافسة المجموعات الوهابية المدعومة من السعودية والتي تعبر عن النمو المضطرد للأفكار الأصولية في أنحاء أخرى من العالم الإسلامي.
- يرجح أن تشكل القوة الشيعية الناشئة في العراق عنصراً منافساً لإيران على الأمد البعيد وتهديداً ايدولوجياً للمتشددين الإيرانيين، بدلا من تحولها إلى موطن رئيسي لإيران في العراق الجديد.
- إن شعبة العراق أقل قبولا من شعبة إيران لحكم رجال الدين، وإن كانوا يؤيدون قيام نوع من الدولة الإسلامية التي لا يسيطر عليها رجال الدين.

- الإسلاميون – شيعة وسنة – ليسوا معادين تلقائياً للوجود الأميركي في العراق، خاصة وأنهم إستفادوا من الإطاحة بنظام صدام حسين. غير أنهم عازمون على الاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق، خاصة في وجه الإحتلال غير الاسلامي، وليس بوسعهم دعم الوجود الأميركي لوقت طويل.
- بعد فرحهم بالإطاحة بصدام حسين، يرى الشيعة الآن أنّ الولايات المتحدة هي التي تقف حجر عثرة بينهم وبين تسلّم الحكم في البلد. وهذا يجعلهم أقل صبرا من أية مجموعة عراقية أخرى على قبول استمرار الإحتلال الأميركي للعراق.
- من الصعب ترقيب ولادة حركة شيعية «علمانية» تقف في وجه نفوذ رجال الدين، على الرغم من أنّ بعض الشيعة كأفراد يودون فعلا قيام حكومة علمانية ويعارضون الحركات ذات الطابع الديني ويتعاونون مع السنين الليبيراليين.
- إن قوة الإسلام السياسي داخل العراق سنترجع بمقدار ما تتمتع الأحزاب السياسية والدينية الأخرى بحرية مناقسته، إذ أن قمع التعددية السياسية، وكما حصل في كل مكان تقريبا، كان في مصلحة الإسلاميين.

مقدمة

ماذا ستكون طبيعة السياسة الإسلامية في العراق بعد صدام حسين؟ إننا نبحر في مياه مجهولة عندما نحاول إيجاد أجوبة عن هذا السؤال، فلقد سيطرت الطبيعة العنيفة لديكتاتورية حزب البعث سيطرة مطلقة لعشرات السنين على سياسة العراق، ملغية أي عمل سياسي عراقي «طبيعي»، خاصة عند الجماعات الإسلامية، مما دفع بهذه الجماعات إلى ممارسة نشاطاتها في الخفاء. إن الحركات الموجودة اليوم في بلدان عربية أخرى مثل الشيوعيين والليبيراليين والإسلاميين قلما كان لها وجود في العراق ولكنها عادت إلى الظهور الآن. ويركز هذا التقرير على السياسة الإسلامية كما يحتمل أن تتطور في مرحلة ما بعد صدام المنفتحة حتى وإن خضع العراق لإدارة تابعة للإحتلال الأميركي.

يفترض هذا التقرير أن زوال القمع البعثي وبدء الإنفتاح السياسي الجديد لن يؤدي إلى إختلاف السياسة العراقية الحديثة إختلافا جذريا عن أنماط السياسات العامة العربية المعهودة. هذا لا يعني أنه ليس لكل بلد طابعه المميز وليس للعراق تجربته الخاصة خلال العقود الخمسة الماضية. فالتاريخ والجغرافيا والجغرافيا السياسية تترك بصماتها المميزة في أي بلد من البلدان. غير أن بعض الأنماط العامة من السياسات والطموحات على امتداد العالم العربي لن تكون، على الأرجح، غريبة عن العراق الجديد. من هذه الخصائص الرئيسية أن الحركات الإسلامية تشكل الشريحة الأهم، إن لم تكن الوحيدة، للمعارضة للأنظمة القائمة في العالم العربي. لذا، فإن الإسلام السياسي سينطلق بقوة في عراق ما بعد صدام، بل هناك بالفعل دلائل واضحة على هذا الانطلاق. ولكن لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الأحزاب الإسلامية تستفيد إلى حدّ كبير من غياب منافسين لها، لأنّ الدول القمعية تمنع نشاط الجماعات المعارضة. أما في عراق اليوم، فتوجد درجة ما من المنافسة السياسية تضع بعض الحدود لاحتكار الإسلاميين للسياسة. ولكن ما هي الأشكال التي تتخذها هذه الاتجاهات، وكيف ستتفاعل مع القوى الأخرى في البلد؟

يناقش هذا التقرير ثلاثة اتجاهات إسلامية سياسية رئيسية تعمل داخل الجماعات العراقية الطائفية والاثنية، وهي تحديدا الأكثرية العربية الشيعية، والعرب السنة، والأكراد. إنه من الأهمية بمكان أن ندرس كل تيار بذاته، إذ من الواضح أنّ الإسلام السياسي بأشكاله التنظيمية الراهنة لم يفلح بالفعل في تخطي الخطوط الطائفية والاثنية بشكل جاد، على الأقل حتى الآن. ومن المفهوم أنّ هذا يمكن أن يتغير في المستقبل ولكنه على الأرجح لن يتغير. وهذا الإنقسام لا يعود بالدرجة الأولى إلى فوارق لاهوتية، بمقدار ما يعود إلى أمور إجتماعية ومجتمعية. لقد شهدت المجموعتان العربيّتان نحو ١٤٠٠ سنة من الإفتراق والتباعد في أوجه عدّة.

والصحيح كما يشير إسحاق نقاش في مقاله «الشيعة ومستقبل العراق» (فورين أفيرز، تموز/ يوليو ٢٠٠٣) أنّ العرب السنة والشيعة يتحدّرون من جذور قبلية واحدة ولديهم وجهات نظر متقاربة، ولكن الشيعية اليوم ليست نظرة لاهوتية وحسب، بل هي حالة نفسية وثقافية خاصة بالشيعة في كافة أنحاء العالم. وقد باتت الثقافة الشيعية العراقية ذات طابع مدني ومتأثرة إلى حد ما بالتقاليد الثقافية الإيرانية أيضا، حتى مع احتفاظها بوعي عربي قوي وخصائص عربية قوية. كذلك عاشت المجتمعات الشيعية والسنية في العراق متميزة عن بعضها بعضاً في نواحي عدة لمدة طويلة، مما عزز الفوارق بينها في التنظيم السياسي والإجتماعي. وبالطبع، يجري تخطي الحدود الفاصلة بين المجتمعين على الأصعدة

الشخصية والسياسية والاجتماعية، خاصة في الأوقات قليلة الاضطرابات. لكن سنوات من الطائفية الوحشية والعنف السياسي في العراق أنتجت حركات إسلامية مستقلة في كلا المجتمعين، ومنفصلة لخدمة مصالح الجماعة التي تنتمي إليها، ومُشكلة نوعاً من الخصومة السياسية. قد لا تتحول هذه الفروقات إلى حالة دائمة، ولكن – وكما هو الأمر بالنسبة للفوارق العرقية – ستحتاج إلى وقت طويل للتأقلم وتطبيع الحياة السياسية والاجتماعية في العراق قبل التغلب عليها.

شعبة العراق

إنَّ المرحلة الحالية من السياسة العراقية هي بمثابة منعطف في حياة شعبة العراق، فبإمكان هذه الجماعة التي كانت مهمشة سياسياً لمئات السنين في ظل العثمانيين والبريطانيين والبعثيين أن تتطَّع إلى يوم تصبح فيه قوة مهيمنة على السياسة العراقية. فمع سقوط صدام حسين، تعززت اللحمة الشيعية وانطلقت شرارة غير اعتيادية وسريعة من التحسُّس بالهوية والانتماء والنشاط السياسي لم يتوقعها صانعو السياسة الأميركيون ومعظم سنَّة العراق. ولا ينبغي التقليل من أهمية هذا التحول السياسي، سواء بالنسبة للعراق أو بالنسبة للمنطقة.

وبالواقع، إنَّ الشعبة يدركون الآن أنَّ ما من شيء غير الإحتلال الأميركي يقف حائلاً دون التحقيق النهائي للقوة السياسية التي طالما افتقدوها. وهذا الإدراك بالذات سيصبح يوماً بعد يوم مصدراً رئيسياً للتوتر بين الشعبة والوجود الأميركي في العراق.

إنَّ تحليل السياسة الإسلامية الشيعية اليوم أسهل من تحليلها عند السنَّة، لأنَّ الأولى أكثر علانية من الثانية، ولطالما كان الشعبة ناشطين على المسرح السياسي منذ فترة طويلة، لا سيما أولئك الذين عاشوا في الخارج. وكان بعض قادتهم، مثل السيد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، على اتصال منتظم مع صانعي السياسة في الولايات المتحدة، طوال عقد من الزمن تقريباً، حول تغيير النظام. ثمَّ إنَّ أسماء الحركات الإسلامية الشيعية وقادتها ومطامحها معروفة نوعاً ما.

والسياسة الشيعية هي إلى حد كبير سياسة دينية، وتتميز بدور مركزي لرجال الدين. وتتمثل معضلة العلمانيين الشيعية في أنَّ الدين نفسه هو الذي يميز الطائفة عن غيرها من الجماعات الأخرى، فالفرق ليست لاهوتية فحسب. فلقد إمتاز المجتمع الشيعي عبر القرون بخصائص ثقافية ساعدت على خلق ممارسات إجتماعية مميزة، وسيكولوجيا خاصة تظهر بوضوح من خلال نظرة الأُمَّ الشيعية الذاتية. إنَّ كون الإنسان «شيعياً» خارج النطاق الديني أمر صعب لأنَّ الدين والثقافة والتقاليد تجعل المرء شيعياً بالدرجة الأولى. وبهذا المعنى، يصعب أن يكون المرء «علمانياً» شيعياً. وبالفعل يجد الشيعي العلماني صعوبة في دخول المعتزك السياسي: فإذا حدد هويته بتنكُّر خلفيته ومجموعته الشيعيتين فلن يلقى سوى القليل من القبول لدى الشيعة الآخرين، أما إذا صنَّف نفسه شيعياً فسيصبح شيعياً – غير علماني – في نظر أعضاء الطوائف الأخرى. لذلك لا يسعى معظم الشيعة إلى البحث عن هوية «علمانية» تباعد ما بينهم وبين جماعتهم. ومما يستحق الذكر أنَّ البحث عن هوية سياسية غير طائفية دفع عدداً من الشيعة إلى الإنضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي على مر السنين، وهو من الأحزاب السياسية القليلة التي لا تشترط عضويتها أية خلفية طائفية أو اثنية.

آية الله علي السيستاني و «أنصار الصمت»

إنَّ أهم مجموعة تقليدية هي التي تتبع تقاليد «الصمت السياسي» الممثلون حالياً بآية الله العظمى علي السيستاني الذي يتبع تقاليد السيد أبو القاسم الخوئي المتوفى عام ١٩٩٢. وآية الله السيستاني من أصل إيراني ولكنه أقام في النجف لمعظم سنِّي حياته الدينية. وله على الأرجح أكبر عدد من الأتباع داخل العراق وخارجه. فالصمت السياسي في العراق كان الطريقة العملية الوحيدة للحفاظ على الحياة في العراق منذ صعود البعث إلى السلطة. أما رجال الدين الشيعة الذين لم يأخذوا بهذا النهج فقد تعرَّضوا للسجن والتعذيب والقتل.

ويمثل تقليد «الصمت السياسي» – وهو الإبتعاد الواعي عن السياسة – نهجاً شيعياً أساسياً يبعد رجال الدين بموجبه عن المشاركة في السياسة العادية بينما يحتفظون لأنفسهم بدور المراقب والمنتقد للأحداث السياسية والاجتماعية، ويتكلمون بقوة فقط أثناء أحداث وطنية واجتماعية حرجة. والواقع أنَّ إدخال آية الله الخميني في إيران للمفهوم المتطرف والمعروف باسم «ولاية الفقيه» كان بمثابة افتراق واضح عن التقاليد الشيعية الأساسية، لم يقبل به كثير من رجال الدين. إنَّ اختيار السيستاني العمل وفقاً لمبدأ «الصمت السياسي» في العراق يضعه بالتأكيد في موقع معارض لأيديولوجية النظام الحاكم في إيران. وهذا ما حماه أيضاً من المواجهة الخطرة مع نظام صدام حسين.

أصبحت تقاليد «الصمت السياسي» موضع تساؤل أكبر بعد سقوط صدام حسين وحزب البعث. فالصمت السياسي لا يعني نبذ السياسة جملة وتفصيلاً، بل يشير إلى اعتماد مقاربة منضبطة نوعاً ما في طرح الأفكار أو تعاطي القضايا السياسية اليومية. ونظراً لمناخ الحرية السياسية الجديدة في العراق، فكراً وممارسةً، تضاءلت الحاجة إلى ضبط النفس للمحافظة على الحياة. والأهم من هذا تزايد الحاجة إلى اتخاذ قرارات سياسية واجتماعية هامة مع شروع العراق بتشييد بنائه السياسي الجديد، وازدادت كذلك الحاجة إلى قيادة دينية أو مرجعية دينية لدى الكثير من الشيعة الذين يتطلعون إلى «مرجع التقليد» في الإرشاد والتوجيه. لذا يجد السيستاني مركزه عرضة للمنافسة في هذه الفترة الجديدة من التحرك السياسي المكثف الذي يهدف إلى تأمين دور شعبي بارز في السياسة العراقية.

إنّ مقتل السيد عبد المجيد الخوئي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، النجل الأكبر للسيد أبو القاسم الخوئي، لدى عودته من المنفى في لندن وجّه ضربة قاصمة إلى القوى التي تمثل الصمت السياسي، الأمر الذي قد يساعد على تراجع هذا الفصيل الكبير أمام عناصر فاعلة بين رجال الدين الشيعة، مما يؤدي إلى تراجع نفوذ السيستاني نفسه.

جماعة الصدر

أما الجماعة الدينية الرئيسية الثانية فيمثلها الصدريون بقيادة مقتدى الصدر، النجل الشاب للسيد محمد صادق الصدر (الذي اغتاله نظام حسين في ١٩٩٩)، وقريب العلامة العراقي الكبير آية الله محمد باقر الصدر (الذي أعدهم النظام السابق في ١٩٨٠). ومقتدى الصدر شخصية غامضة، ويُقال إنه عنيد وديم الخبرة، ويفتقر إلى مزايا رجال الدين، ولا يملك من رصيد سوى اسم العائلة الذي يحمله. وقد أدلى بتصريحات أصر فيها على استمرار سريان الأحكام السياسية التي أصدرها والده والتي فقدت مفعولها القانوني بوفاء من أصدرها حسب الأصولية الشيعية، على حد قول جوان كول. وقد هاجم الصدر السيستاني نفسه في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ وأطلق لمدة قصيرة تهديدات ضده وضد إمامين بارزين آخرين – باقر الحكيم ومحمد اسحاق الفياض – ليغادروا البلاد، وهو ما شجبه علماء شيعة بارزون آخرون. وقد ترددت إشاعات لم تثبت صحتها مفادها أنّ مقتدى الصدر ربما كان وراء مصرع عبد المجيد الخوئي في مواجهة مع غوغائيين في نيسان / أبريل ٢٠٠٣. في الوقت نفسه، يسيطر الصدريون على أعداد شيعية كبيرة في «مدينة الصدر» المكتظة بالسكان في بغداد (والتي عُرفت سابقاً باسم «مدينة صدام»).

كان الصدر الشخصية الرئيسية التي طرحت مسألة «الأصل الأجنبي» لعدد من رجال الدين الشيعة البارزين، من بينهم السيستاني (إيراني الأصل) ومحمد اسحاق فياض (أفغاني) وبشير النجفي (باكستاني). ولهذه الطروحات أهميتها لأنها تعبر عن مسعى رئيسي للدعوة إلى اعتماد نهج «وطني» للسياسة الشيعية في العراق وتثير شكوكاً حول مدى ملاءمة القادة الدينيين غير العراقيين. ولكن الإختلاط الثقافي بين إيران والعراق على مرّ السنين يجعل من الصعب العثور على «عراقيين أنقياء السلالة».

والأهم من هذا كله هو أنّ الإصرار على الأصل العراقي للشيعة يجيش النفوس مباشرة ضد النفوذ الإيراني على أية سياسة شيعية في العراق، وهذا يحتمل أن يشكّل نقطة تحوّل رئيسية في العلاقات بين إيران والعراق. وإذا ما تنامي الاتجاه الوطني في السياسة الشيعية العراقية، فإنّه ولا شك سيؤدي إلى نشوء صراع رئيسي بين إيران والعراق للسيطرة على الشيعة العرب الآخرين في الخليج وسوريا ولبنان، أو بين الشيعة الشرقيين الممتدين حتى شبه القارة الهندية.

ويبدو أن الصدر في مواجهة مباشرة مع أوساط الحكيم والسيستاني اللذين لا يعترفان بمنزلته. وهو كناشط شعبي يجد نفسه في مواجهة مباشرة مع جماعة السيستاني الداعية إلى التروي، ومع جماعة الحكيم الناشطة والتي تدعمها إيران. أما بالنسبة لفقر موقعه الديني، فيمكن أن يجد له تعويضاً في الدعم الذي يتلقاه من آية الله كاظم الحسيني الحائري العراقي الأصل والموجود في طهران. إن اتخاذ الصدر لموقف مناهض لإيران يمكن أن يكون له بعض الأصدقاء، غير أنّ إيران ستستخذ موقفاً براغماتياً في سعيها للحفاظ على علاقات جيدة مع أية جماعة شيعية عراقية يمكن أن تحتل سدة القيادة.

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

يقود آية الله محمد باقر الحكيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي تأسس في العام ١٩٨٢ واتخذ طهران مقراً له. ويحظى هذا المجلس بدعم الحكومة الإيرانية التي ساعدته في تأسيس وتسليح كتيبة بدر التي تضم نحو عشرة آلاف مقاتل من العراقيين المنفيين. وتكمن قوة الحكيم في دعم النظام الإيراني المالي والمادي المتواصل، واعتراف إدارتين أميركيتين متتابعتين بزعامته بين صفوف المعارضة الشيعية،

وعضوية المجلس الأعلى في المجلس الوطني العراقي في المنفى (الذي حظي بدعم واشنطن لسنوات عدة قبل الإطاحة بصادم حسين)، وقيادته لفيلق بدر، وتحدّره من عائلة شيعية عراقية عريقة. وقد ذُكر أنه يقبل بمبدأ التعددية في أية حكومة عراقية مستقبلية.

ومن سلبيات الحكيم ارتباطه الوثيق والقديم بالحكومة الإيرانية ومناصرته لإيران في الحرب العراقية – الإيرانية والتي اعتبرها كثير من العراقيين نوعاً من الخيانة. وأثناء إقامته في طهران، اكتسب سمعة سلبية بين المنفيين العراقيين في إيران بأنه لم يبد تعاطفاً معهم أو اهتماماً بمحتهم. وهو أحد الشخصيات الشيعية القليلة التي ظلت في المنفى بدلاً من أن تناضل ضد صدام حسين من داخل العراق. ولقد اكتسب مهارته السياسية في تعامله مع واشنطن وطهران لسنوات طويلة وفي انخراطه بعمل المجلس الوطني العراقي الذي يمثل جميع الاتجاهات السياسية الرئيسية في العراق. وهو لا يُحتمل أن يتبنى موقفاً معادياً وصرحاً للولايات المتحدة، خاصة في المجال العسكري، طالما بقيت واشنطن راضية عن حركته. ورغم أنّ ارتباط الحكيم بإيران يمكن أن يوحي بتفضيله للحكم الديني، فإنّ أوضاع العراق ستحمّله على اتخاذ موقف برغماتي من هذه المسألة، وستكون إيران نفسها مهتمة باقامة علاقات وثيقة مع شخصية تتمتع بنفوذ كبير في العراق أكثر من اهتمامها بموقفه العقدي المحدد. أما واشنطن، فرغم شكوكها العميقة بعلاقاته مع إيران، فهي بحاجة أيضاً إلى دعمه وتأييده كشخصية شيعية بارزة.

حزب الدعوة

لعلّ حزب الدعوة هو أقدم حزب إسلامي شيعي في العراق. حيث تعود نشأته، حسب قول أماتزيا بارام باتصال مع الكاتب، إلى عام ١٩٥٧، عندما قام السيد محمد باقر الصدر وآخرون بتأسيسه. وقد دعا هذا الحزب في وقت مبكر إلى إنشاء دولة إسلامية، وسعى إلى التعاون مع الإخوان المسلمين السنة، وهذه كانت خطوة مفاجئة في تلك الفترة (ر. ك. رمزاني، «إيران الثورية»، بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨٦). وقد شكل وضع برنامج حزب الدعوة السياسي المتطرف منعطفاً في بيئة النجف المغرقة في نزعتها المحافظة يومذاك، بل لقد سبق وصول الخميني إلى النجف في ١٩٦٤ (عبد الحلیم الرحيمي، «حزب الدعوة الإسلامي»، نقلاً عن «آيات الله والصوفيون والمفكرون العقائديون»، لفالح عبد الجبار، لندن، دار الساقى، ٢٠٠٢).

برز حزب الدعوة بسرعة من خلال لجوئه إلى العنف في مناهضة نظام صدام حسين منذ السبعينات والذي تعرّض بنتيجته إلى قمع شديد. و البسالة التي أظهرها الحزب في مهاجمة النظام والتمن الذي دفعه دما في هذه المقاومة أكسبها قدراً كبيراً من الإحترام والمشروعية عند شعبة العراق. وقد شارك حزب الدعوة في تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في طهران في ١٩٨٢، ولكن فصيلاً رئيسياً انشق عن الحزب وقيادته بعد مضي سنتين بسبب المعارضة لمبدأ حكم رجال الدين- وهو المبدأ الإسلامي الذي دعا إليه الخميني- وبسبب الوقوف في وجه المساعي الإيرانية للسيطرة على الحزب. ومنذ ذلك الحين، ما زال حزب الدعوة منقسماً بين فصيل في إيران، وهو جزء من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (الرحيمي)، وفصيل أكثر استقلالية، موجود في لندن، وهو بطبيعته أكثر «عراقية». ولقد بقي الفصيلان حتى اللحظة واقعيين في تعاطيهم مع الاحتلال الأميركي، إلا أنّ هذا التساهل قد يكون قصير العمر لأنّ المزيد من الشيعة ينظرون إلى الوجود الأميركي كحاجز رئيسي أمام اعتلاء الشيعة لسدة القيادة الوطنية. وفي رأيي إنّ مستقبل حزب الدعوة ما زال غامضاً، إذ يحتمل أن تكون شيعيته ومشروعيتها السابقتين قد نقصتا مع الزمن وفي ظل الظروف الجديدة. ولكن الحزب يدعي أنه يمثل الحركة الشيعية العراقية «الوطنية» ومن ثمّ يوحد قواه مع قوى الصدرين خاصة، نظراً للدور الذي لعبته عائلة الصدر في هذه الحركة في الماضي. إنّ إشراك حزب الدعوة في مجلس الحكم المؤقت تحت راية الاحتلال الأميركي قد يدفع بالحزب في اتجاهات أكثر اعتدالاً، بالمقارنة مع حركة الصدر المستبعدة. وعلى كل حال، يظل حزب الدعوة قوة رئيسية مجهولة المستقبل.

الجماعات الأخرى

هناك تنظيمات شيعية أخرى صغيرة مثل جمعية العمل الإسلامي التي تأسست في أوائل الثمانينات وتعمل تحت جناح طهران. ويقال إن للجمعية صلات سابقة مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، حيث شنّت عدّة هجمات ضد منشآت عراقية (رمزاني، «إيران الثورية»). ويرأس هذه الجمعية حالياً محمد تقي المدرّسي وما زالت مرتبطة بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. وهناك أيضاً تنظيم شيعي أقل شهرة هو تنظيم حزب الله الذي يقوده أبو حاتم المحمّداوي الذي أعلن مسؤوليته عن الهجمات الأولى التي شنّتها جماعة شيعية معارضة ضد قوى صدام حسين بعد بدء العملية العسكرية الأميركية (وليم سامع، تعليق في راديو أوروبا الحرة، ٩ نيسان/ أبريل، ٢٠٠٣).

تداعيات الحالة العراقية على الجماعات الشيعية في العالم

يبشر التطور الجديد للسياسة الإسلامية الشيعية بآثار جغرافية سياسية كبرى في العالم العربي وخارجه. فالحدث الفاصل هنا هو تحوّل جماعة كانت مسحوقة ومهمشة إلى جماعة سياسية شيعية نشيطة تطمح إلى السلطة في العراق. والشيعية في كل مكان من العالم يعلمون بهذا الحدث وسيزيدون من مطالبتهم بالحريات المدنيّة والتمثيل الديمقراطي. وأول الدول وأكثرها تأثراً بهذا هي البحرين.

يشكل شيعة البحرين نحو ثلثي عدد السكان، ولكنهم، كما كان الأمر في العراق، مبعدين عن السلطة السياسية من جانب النخبة الحاكمة السنية التي تشكل أقلية في البلاد. ومع أن الإصلاحات الأخيرة أدت إلى إعطائهم تمثيلاً أكبر في البرلمان، فهم ما زالوا مبعدين عن السلطة الفعلية إلى حد كبير. إن بروز الشيعة كقوة سياسية رئيسية في العراق من شأنه أن يعجّل من اندفاع شيعة البحرين للعمل على اكتساب صوت أكبر في النظام السياسي، وهذا قد يؤدي إلى زيادة التوتر في الجزيرة. أما من الناحية الإيجابية، فيمكن أن يساعد هذا على إدخال إصلاحات أكبر على النظام السياسي في البلاد، رغم استبعاد قيام الطبقة الحاكمة السنية في البلاد بالتخلي عن السلطة في المستقبل المنظور.

يشكّل شيعة المملكة العربية السعودية نحو ٥ - ١٠ بالمائة من السكان فقط، وهذا رقم غير متفق عليه. ولقد كان شيعة المملكة، من الناحية الواقعية والقانونية، عرضة للتمييز منذ سنوات من قبل النظام السياسي الوهابي الذي يعتبر الشيعة في الواقع كفاراً، ويعتبر التمييز ضدّهم أمراً مشروعاً. (المذهب الوهابي الإسلامي المنتشر في السعودية يدعو إلى إسلام متزمت وحرفي وغير متسامح ويرفض كل المذاهب الإسلامية الأخرى). ومنذ سقوط صدام حسين و بروز القوى السياسية الشيعية في العراق، تجرّأ شيعة السعودية على الدعوة إلى حقوق ثقافية أكبر داخل النظام السعودي. إنّ العلاقات العائلية الحميمة بين شيعة البحرين وشيعة السعودية المقيمين في منطقة الأحساء عند طرف الجسر الذي يربط بين البلدين ستزيد من أهمية السياسة الشيعية بين المنطقتين، وقريباً، سيجد النظام السعودي نفسه مطالباً بالتخفيف من التمييز ضد الشيعة في المملكة، أو قد يلجأ إلى قمعهم بشدة أكبر إذا ما أراد أن يتجنب تزايد المشاكل الأمنية في المنطقة.

وفي سوريا، تحكم الأقلية العلوية الأكثرية السنية. ومع أنّ العلويين ليسوا جزءاً من الاثني عشرية السائدة في إيران والعراق، فالجمهورية الإيرانية لجأت بعد الثورة إلى اتخاذ قرار سياسي يعترف بالعلويين كشيعية. ترى هل سيقوم تفاعل في المستقبل بين شيعة العراق والحكام العلويين في دمشق؟ ولقد أشار أمتازيا بارام بحديث مع المؤلف إلى أنّ حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق لهما وجود في دمشق منذ أوائل الثمانينات، وقد عملا بدعم سوري ضد نظام صدام حسين. ونظراً للروابط السياسية الوثيقة بين طهران ودمشق، من المنطقي تماماً أن تحافظ القوى السياسية الشيعية الجديدة في العراق على الروابط نفسها. وفي ظل هذه الظروف، هل سيسعى الإسلاميون السنة في البلدين عندئذ إلى التعاون ضد الشيعة؟

وتعود نهضة الشيعة المباشرة في لبنان - وهم يشكلون أكبر طائفة فيه - إلى الروابط الدينية التي جمعت بين شيعة لبنان وإيران في الستينات. وتستمر إيران اليوم بدعم حزب الله، وهو التنظيم الأكثر تطرفاً بين التنظيمين السياسيين الشيعيين في لبنان. ويلقى هذا الحزب أيضاً دعماً من سوريا التي تجد فيه أداة صالحة للضغط على إسرائيل. ويمكننا أن نتوقّع بسهولة قيام تنافس في المستقبل بين إيران والعراق على استمالة شيعة لبنان. وقد أعرب الشيخ محمد حسين فضل الله، الزعيم الروحي الشيعي البارز في لبنان، عن آراء مشابهة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، حيث أعلن أنه بعد سقوط صدام يمكن للنجف الآن أن تبرز كمركز شيعي أهم من إيران (ازاده موافيني، «سقوط حسين قد يؤدي إلى تحول في مركز استقطاب المسلمين الشيعة»، صحيفة لوس أنجلوس تايمز، ٧ نيسان/أبريل، ٢٠٠٣). ومن البارز أنّ الشيخ فضل الله تلقى تدريبيه الديني في النجف.

أما خارج العراق، فالأقليات الشيعية في أفغانستان وباكستان والهند ستبدي على الأرجح اهتماماً جديداً بالنجف كمركز ديني، مما يزيد من قوتها كمنافس لإيران في هذه النواحي.

إنّ الخصومة بين القيادات الشيعية في إيران والعراق حول هذه العلاقات الخارجية ستؤثر على قوة الخط الديني المتشدد في إيران نفسها. فإذا رفضت القيادة الشيعية العراقية مفهوم «ولاية الفقيه»، فإنّ هذا المفهوم سيترصّص للكثير من الضغوط هناك حيث كانت هذه السياسة موضع أخذ ورد منذ البداية. والواقع، إنّ أحمد منتظري، نجل آية الله العظمى حسين علي منتظري الذي كان مرشحاً لخلافة الخميني في الثمانينات، أقرّ مؤخراً أنّ النقاش الديني المفتوح في النجف «سيبحث ولا شك في شرعية الحكم المطلق على يد رجال الدين».

ومن الصعب التكهن حول ردة فعل الشيعة تجاه جماعات رجال الدين المتزاحمة للترتب على عرش القيادة، فالعداوات بين الزعماء ليست بالجديدة في تاريخ العراق. إنَّ درجة الدعم الشعبي التي يمنحها الناس لهذا الزعيم الديني أو ذلك ستكون مبنية على عوامل متنوعة من بينها النظرة الفردية لكل مواطن عراقي. وقد يحظى السيستاني بأقصى درجات الاحترام كهيئة دينية صرفة من قبل الشيعة داخل العراق وخارجه، ولكن الحكيم قد يكون في أفضل موقع نظراً للدعم القوي الذي يتلقاه من إيران ولاعتراف واشنطن في الماضي به كشخصية شيعية بارزة معارضة. إنَّ الدعم اللوجستي الإيراني يمكنه أن يعزز وضع الحكيم بطرق قد لا تستطيع واشنطن بعدها الالتفاف عليه. كذلك، فإنَّ للانتماءات الإقليمية والقبلية دوراً فاعلاً لأنَّ بعض الشخصيات أقوى في مدن معينة منها في مدن أخرى.

إنَّ الموارد المالية الموجودة بتصرف كل جماعة تلعب دوراً كبيراً في قدرة هذه الجماعة أو تلك على تقديم الخدمات الاجتماعية للناس، وهذا يسهّل كسب الأنصار. وهنا يمكن للدعم الإيراني أن يكون هاماً للغاية. وعملياً فإنَّ إيران تميل إلى اتخاذ موقف برغماتي، وهي تقدم الدعم إلى أية جماعة تعمل على التعجيل في رحيل الأميركيين عن العراق. ثمَّ إنَّ قدرة أي زعيم عراقي على فرض العُشر على أتباعه وفقاً للتقليد الشيعي تؤثر كثيراً في القوة المالية لأي متطلع إلى الزعامة. كذلك فإنَّ قبول السنة بأن يكونوا شركاء للشيعة في إدارة الحكم في المستقبل عامل مهم. علاوة على ذلك، فإنَّ المواقف الأيديولوجية التي يتخذها أي فصيل تتأثر أيضاً بالمواقف التكتيكية التي تتخذها الفصائل الأخرى، فموقف معتدل عند هذا الفريق ينتج موقفاً أكثر تطرفاً عند فريق آخر.

كما أنَّ السخط الشعبي على الإحتلال الأميركي قد يرغم الزعامات الشيعية المعتدلة على الحد من تعاونهم الجزئي مع واشنطن واتخاذهم موقفاً غير مسالوم. والواقع فإنَّ الموقف من واشنطن قد يصبح المحك الأيديولوجي الأساسي عند علماء الشيعة في علاقتهم مع المتشددين الإيرانيين. وأخيراً، فإنَّ مدى تشدد القوة التنظيمية عند كل حركة داخل البلاد له تأثيره أيضاً.

باختصار، إنَّ زعامة شيعة العراق النهائية غير محددة بعد. وأنا أميل إلى الاعتقاد بأنَّ «الوطنيين» في النهاية قد يكونون القوة الأقوى، وإن كانوا لا يروون لواسنطن رغم بعدهم عن طهران. والواقع أنه قد لا يبرز علناً رجل دين يتوق إلى الزعامة، مما يستدعي التعاون بين قوى عديدة متنازعة وبشعبيات مختلفة.

ولكن، في النهاية، يجب ألا ننسى أنَّ شيعة العراق ليسوا على عقيدة واحدة. فهم عادة أكثر الفئات اتحاداً عندما يتعرضون لضغط وتمييز شديدين. عدا عن هذا، فهم منقسمون مثل غيرهم من الجماعات إلى تيارات سياسية مختلفة (شيو عيون ووطنيون وإسلاميون وليبراليون)، ولهم مصالح طبقية وقبلية وإقليمية متعددة. وحتى لو سيطروا على الحكم، فانهم لن يتكلموا بصوت واحد، وحتماً ستجد فصائلهم حلفاء كثيرين بين الجماعات غير الشيعية.

الإسلاميون السنة

بخلاف الإسلاميين الشيعة، ظل معظم الإسلاميين السنة بعيدين عن الأنظار يعملون سرا لمدة ٣٠ سنة تقريباً. والآن تبرز عندهم اتجاهات مختلفة، وإن كانت المؤشرات المتوفرة للمراقبين الخارجيين قليلة جداً حول قياداتهم ووجهات نظرهم وخططهم وأتباعهم.

كانت جماعة الإخوان المسلمين أبرز قوة إسلامية سنية في العراق منذ البداية، وهي الحركة الإسلامية السنية الأهم والأكبر والأكثر انتشاراً في العالم العربي. وقد تأسس الفرع الأول للإخوان المسلمين في العراق في عام ١٩٤٨ تحت اسم جمعية انقاذ فلسطين، والتي انتسب إليها أولئك الذين تأثروا بكتابات الإخوان في مصر. وبينما كانت فلسطين مدار اهتمام جميع العرب، طرح الإخوان أيضاً فكرتهم الأساسية القائلة إنَّ علل المجتمع الإسلامي الأساسية تعود إلى الابتعاد عن مبادئ الإسلام، وإن لا علاج للمجتمع الإسلامي إلا بالعودة إلى هذه المبادئ. وبينما وجه الإخوان انتقادات شديدة ومستمرة لسياسات الغرب الإمبريالية، فإنَّ باسم الأعظمي أحد زعماء الحركة البارزين اعتبر أنَّ الحركة الشيعية في العراق في الأربعينات كانت العدو الأول والرئيسي للإخوان («الإخوان المسلمون: نشأتهم وتطورهم»، نقلاً عن كتاب عبد الجبار: «آيات الله والصوفيون والمفكرون العقائديون»).

في عام ١٩٥١، تأسس فرع عراقي رسمي للإخوان المسلمين. وشهدت تلك الفترة ذروة العمل السياسي في العراق، لأنَّ السلطة لم تكن قد وقعت بعد في قبضة خمسة عقود تقريباً من القمع التسلطي الذي بدأ في عام ١٩٥٨ مع انقلاب عبد الكريم قاسم. وكانت حركة الإخوان في

الخمسينات أول وأكبر حركة إسلامية سنوية، وتشدد برنامجها السياسي على التعليم والدعوة ونبذ «الطائفية» عند المذاهب السنية الأربعة، ومناهضة «التغريب» والماركسية والعمالية والقومية. وآمن الإخوان بأن دورهم كحركة سياسية واجتماعية يتخطى العمل كحزب سياسي. وقد ناصر الإخوان بقوة قضايا المسلمين في التحرر الوطني في فلسطين وكفاح الجزائر ضد الفرنسيين.

يذكر الأعظمي أنّ الإخوان المسلمين قرروا في عام ١٩٦٠ أن العمل السياسي «واجب ديني ووطني» ولذلك أنشأوا الحزب الإسلامي العراقي، وهو اسم ما زالوا يحتفظون به. ويشدد برنامج الحزب على النقاط الواردة أعلاه ويضيف المبادئ التالية:

- يجب أن يتمتع المسلمون وغير المسلمين بنفس الحقوق «السياسية والعامّة والفردية».
- يجب أن يقوم نظام ديمقراطي يتمتع فيه غير المسلمين بحق انتخاب ممثليهم والتصويت لرئيس الجمهورية (المسلم).
- يجب ألا يكون النظام القضائي إسلامياً أو وضعياً، بل ينبغي حكم المجتمع بموجب الشريعة.
- يجب توزيع الأراضي الحكومية على الفلاحين.
- للمرأة الحق في العمل.
- ينبغي تأسيس النقابات.
- الموارد الطبيعية ملك للشعب.
- يجب أن تُبنى الوحدة الوطنية على أساس المواطنة المشتركة.
- الوحدة الوطنية نواة مرحلة أعلى من الوحدة العربية وهي بدورها نواة الوحدة الإسلامية الشاملة.
- بالمعنى العالمي، «يعتبر الناس في جميع البلدان أجزاء متكاملة من واحد موحد، وهو الإنسانية، بصرف النظر عن أصلهم العرقي أو ديانتهم».

ولقد دعت قيادة الإخوان المسلمين إلى عضوية سنوية – شيعية مشتركة في الحزب الإسلامي العراقي ولكن السيد محسن الحكيم، قائد الشيعة الديني، رفض الانضمام ومنع تعاون الشيعة مع الحزب.

يقول الأعظمي إنّ الإسلاميين عارضوا بشدة علمانية البعث بعد الانقلاب البعثي عام ١٩٦٨. وسرعان ما جرى اعتقال الإخوان الناشطين وسُجنوا وعُذبوا وأجبروا على الفرار من البلاد. ويرى الإخوان إنّ وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية دعمت حزب البعث ليستولي على السلطة من نظام عبد الكريم قاسم المماليء للشيوعيين. ووصل الإخوان، في النهاية، إلى نتيجة مفادها أنهم لن يتمكنوا من التغلب على قوة البعث.

بعد ذلك، بقيت قيادة الإخوان في المنفى. وقرر الإخوان مع نشوب حرب الخليج الأولى، في ١٩٩١، إحياء حزبهم، الحزب الإسلامي العراقي، الذي كان يتخذ من بريطانيا مقراً له. ولكنهم لم يأملوا كثيراً بأن تقوم الولايات المتحدة بالتخلص من صدام حسين بالفعل لأنها ساعدت في وصوله إلى السلطة في الماضي. وقد أحييت قيادة الإخوان برنامج الحزب السياسي القديم وكشفت أسماء أربعة من قادته: أسامة التكريتي وأياد السامرائي وفاروق العاني وباسم الأدهمي، وبدأت باصدار دوريتها المعروفة باسم «دار السلام».

ومما يثير الانتباه أنه حتى في عام ١٩٩١، كان أحد أهداف حزب الإخوان المعلنة هو انقاذ العراق من «مؤامرة غربية تقودها الولايات المتحدة لتدميره لمصلحة إسرائيل ولضمان امدادات النفط إلى العالم الغربي»، (الأعظمي، «الإخوان المسلمون»). وهذا تعليق ينطبق بشكل غريب على الوضع الراهن إذ أن هذه الأفكار هي عينها التي طرحت في ٢٠٠٣، لا من قبل الجماعات الإسلامية في مصر والأردن فحسب بل من جانب عدد كبير من معارضي غزو الولايات المتحدة للعراق في مختلف البلدان.

كما أن بيانات الحزب الإسلامي العراقي شددت على معاناة الشعب العراقي جراء العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. واستمر الحزب في الدعوة إلى قيام دولة إسلامية بدلاً من السير في طريق قومي بحت، وهذه دعوة ستساعد العراق على إيجاد تعاطف ودعم إسلاميين.

غير أن الحزب أدرك أنّ أي برنامج إسلامي لا يمكن تنفيذه إلا بشكل تدريجي بعد سنوات عديدة من «الإنحراف» عن الحياة الإسلامية في البلاد. وقد تحاشى الحزب دعم أي مذهب من مذاهب الإسلام وأكد أنّ كل الأحكام الفقهية يجب أن تستند إلى قاعدة عريضة، متخطية مذاهب الفقه التقليدية ومعتمدة على الإجتهد من كافة المذاهب. كما استمرّ بدعم التعددية ولكن ضمن احترام الإسلام وتعاليمه الأخلاقية. وأيد فكرة الديمقراطية ولكنه رأى «عيوبا في التنفيذ الغربي لها»، وتحوّل «الحرية إلى فوضى والتعددية إلى بيع لمصالح الأمة، وصندوق الاقتراع إلى أداة لتشريع ما هو ممنوع، وما هو غير مسموح به دينياً». ولكن الحزب نبذ العنف السياسي ودعا إلى تشجيع النشاطات الانتخابية السلمية (الأعظمي، «الإخوان المسلمون»).

ولكن بينما اضطهد صدام حسين الإخوان المسلمين خلال السنوات العشرين الأولى من حكمه، دفعته انتكاسة ١٩٩١ إلى المجاهرة باعتناق الإسلام كوسيلة لتعزيز شرعيته، الخطوة التي كان قد أقدم عليها حتى قبل حرب الخليج لكسب أكبر قدر من الدعم الدولي فينبى مئات الجوامع وأنشأ مدرسة لاهوتية جديدة عرفت باسم جامعة صدام لتعليم اللاهوت السني الإسلامي فقط، والتي درّست أيضاً كتابات العديد من كتّاب الإسلام السياسي الأصليين، مما مكّن خريجها من اكتساب معارف حول التفكير الإسلامي المعاصر. وسعى صدام نفسه إلى إظهار التقوى الشخصية في الصلوات العامة، وطبع الآية الإسلامية «الله أكبر» على العلم العراقي الجديد. وأقدم أيضا على إغلاق النوادي والكازينوهات والبارات وعين اثني عشر عالما مسلما مقبولين في البرلمان السوري العراقي. ولكن النشاطات الإسلامية لم تتضمن أي نشاطات سياسية أو إسلامية سياسية (السيد سليم شاهزاد، «قوة ثالثة تنتظر الولايات المتحدة في العراق»، آسيا تايمز، أول آذار/ مارس، ٢٠٠٣).

يشير أحد المراقبين إلى أن صدام حسين بدأ بالتخفيف من الاضطهاد ضد أعضاء بارزين في حركة الإخوان المسلمين، خلال الأشهر الستة قبل الهجوم الأميركي على العراق في ٢٠٠٣، بدافع الخوف من جذور الحركة العميقة في المجتمع العراقي، والتي لا ينبغي استبعادها إبان محنة النظام، خاصة بين أنصاره الخالص من العرب السنة.

من الصعب تماما معرفة مستوى وعمق تأييد الإخوان المسلمين في العراق خلال تلك الفترة من حملات القمع القاسي التي شنتها البعث على جميع المعارضين السياسيين، ولم تُعرف حقيقة أي نشاط سياسي كان يمارسه الإخوان في الخفاء إلا من قبل رجال الأمن. غير أنّ قوة الإخوان في بلدان عربية أخرى مثل سوريا والأردن ومصر ودول الخليج تشير إلى أنّ نواة تنظيم الإخوان السري ما زالت سليمة وبإمكانها الآن الظهور إلى العلن.

ويقدم موقع الحزب الإلكتروني الرسمي (www.iraqi.com) جملة من المبادئ التي تشكل القيم التي يستند إليها:

«يؤمن الحزب الإسلامي بأن:

- المشروع الإسلامي المستنير هو الحل الأمثل لإنهاء عذاب شعبنا واضطهاده؛
- الوصول إلى السلطة ليس غاية بحد ذاتها بل وسيلة لإقامة العدل ورفع الإضطهاد وتحقيق مصالح البشرية؛
- الحرية العلنية والأخوة هما أفضل سبيل لتحقيق الحكم الصالح؛
- تقتضي مصلحة وأمن العراق أن تعمل جميع الأحزاب والتنظيمات على تطوير الممارسة السلمية للانتخابات بحيث تصيح من العادات عميقة الجذور وأن تنبذ العنف السياسي والعمليات الإرهابية؛
- الإسلام هو مصدر القوة والتقدم الحقيقي وهو العنصر الوحيد الذي يوحد ما بين أبناء العراق على اختلاف أشكالهم العرقية والطائفية.»

وفي مقابلة دامت ساعتين مع تلفزيون الجزيرة أجريت في لندن في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣، ذكر رئيس الحركة الحالي، الدكتور أسامة التكريتي، بالاضطهاد الشديد الذي تعرّضت له الحركة في ظل حكم صدام حسين، غير أنه أعطى بعض الفضل للإخوان في الإبقاء على الأجواء الإسلامية في العراق، والتي ساعدت على تحويل صدام حسين من شخص كافر علنا إلى «مؤمن مزيف». وأقرّ التكريتي أنّ الحزب لا يزال يواجه مشاكل عديدة من بينها تحديد العلاقة بين قيادة الخارج التي كانت جوهرية أيام حكم حسين، وقيادة الداخل التي يمكن أن تطل الآن. وأقرّ أيضا أنّ السنة عموما أقل تنظيمًا من الشيعة، وأنّ الإخوان يعودون ببطء إلى المسرح السياسي. كما أنه زعم أنّ لدى الحزب ٩٠ فرعا في كافة أنحاء العراق وأنه يستقطب «الشباب المتحمّس».

وفي العراق أحزاب سنية أخرى ولكن من الصعب جمع معلومات عنها أو قياس مدى قوتها. وما من جهة أخرى تماثل الإخوان المسلمين في حجمهم وأهميتهم وعلاقاتهم الدولية أو شرعيتهم التاريخية.

وتقول فيبي مار إنَّ حزب التحرير المتطرّف دينياً وغير المؤمن بالعنف والذي تأسس أصلاً في القدس كان يعمل في العراق في عام ١٩٦٠ ولكنه فشل في الحصول على ترخيص رسمي (فيبي مار، «تاريخ العراق الحديث»، بولدر، وستفيو، ١٩٨٥). ومن الصعب الحصول على معلومات حول وجود أو عمل هذا الحزب في العراق اليوم.

ومن التنظيمات الإسلامية الأخرى، الجبهة الوطنية الإسلامية العراقية، التي يتزعمها الشيخ محمد نديم الطائي. ويقال إنَّ هذا الفصيل الإسلامي المعتدل التقى بمسؤولين أميركيين في واشنطن قبل الغزو الأميركي للعراق.

وتأخذ حركة الإخوان المسلمين أهمية إقليمية خاصة، بسبب كونها أهم وأكبر حركة إسلامية سنية، وبسبب علاقتها بعدة تنظيمات، والتي سيكون لها دور وتأثير على الإخوان المسلمين في العراق. فلقد عارضت جماعة الإخوان في مصر، وهي المركز الرئيسي للحركة، الغزو الأميركي للعراق في ٢٠٠٣ لاحقاً بصدام – وقد كان موضع احتقار كلي من جانبها – بل لأنها تعارض التدخل الغربي الأميركي بالذات في شؤون العالم العربي، خاصة إذا قوى الوجود الأميركي في المنطقة على حساب القوى المحلية. وقد وقفت جماعات الإخوان في الأردن وفلسطين وسوريا مواقف مشابهة.

ويستحق فرع الإخوان في سوريا التفاتاً خاصاً نظراً لعلاقته الوثيقة بفرع العراق، خاصة وأنَّ الاثنين تعرّضا لاضطهاد البعث في البلدين. ولكن صدام حسين ساعد جماعة الإخوان المسلمين السورية يوم كان على عداوة مع سوريا. وقد خاض حزب الإخوان المسلمين في سوريا مواجهات دموية مع حزب البعث السوري منذ وصوله إلى السلطة في عام ١٩٦٣. غير أنَّ حركة الإخوان الإقليمية دعت مؤخراً إلى إنهاء العنف ضد النظام السوري. ويبقى الفرع الأكثر اعتدالاً بين فروع الإخوان في سوريا، والذي يعمل من لندن، قوة معارضة رئيسية في سوريا وهو مبتهج ولا شك بسقوط صدام حسين مما يفتح الباب أمام مشاركة الإخوان في السياسة العراقية. وهذه الروابط بين فروع الحزب تستحق المراقبة الدقيقة. فاحتمال بروز حركة إخوان قوية في العراق سيهدد بالتأكيد نظام الأسد في سوريا إذ أنه يشير إلى إمكانية قيام الإخوان في العراق بدعم إخوان سوريا.

وثمة عامل آخر أكثر تعقيداً وهو نظرة الإخوان في سوريا والعراق إلى شيعة البلدين، خاصة وأن طبيعة العلاقات في المستقبل بين شيعة العراق وشيعة إيران والأقلية العلوية الحاكمة في دمشق تأخذ منحاً مهماً. هل سيتعاطف شيعة العراق مع العلويين الحاكمين في سوريا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل سنشهد توتراً متزايداً بين شيعة العراق وسوريا من جهة والسنة في البلدين من جهة أخرى؟ إنَّ نمو مثل هذه العلاقات قد يزيد إلى حد كبير من التوتر بين سوريا والعراق في السنوات القادمة.

المقاومة السنية

لم يقف الإسلاميون السنة موقف المتفرج أمام الصعود المفاجيء لقوة الشيعة في العراق بعد سقوط صدام، وثمة دلالات أولية على أنّ بعض الدول العربية ربما تساعد السنة.

في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ألقى الشيخ أحمد القبيسي، وهو سني عراقي بارز وأستاذ سابق للدراسات الإسلامية في جامعة بغداد وعاش منفياً في دبي لمدة ستة أعوام، ألقى خطبة جمعة نارية في جامع سني في بغداد مسبباً بإطلاق مظاهرة سنية من عشرات الألوف المحتجين على الإحتلال الأميركي، قائلاً: «إننا نخشى أن يقوم أعداؤنا باستغلال الطائفية، ويتعين على السنة والشيعية العمل معا في سبيل الوحدة، فكلنا مسلمون» (واشنطن بوست). وكتب عادل درويش في الديلي تلغراف أن الإمارات العربية المتحدة حرّضت القبيسي، بدعم من السلطات الأميركية، على العودة إلى بغداد لتأطير السنة في وجه القوة الشيعية المتصاعدة («منفي عائد يدعو لوحدة السنة»، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣). وانتماءات القبيسي غير معروفة بالضبط، ولكنه كان رجل دين بارز قبل نفيه والأرجح أنه متعاطف مع الإخوان.

ما هو واضح جداً هو أنّ القادة الإسلاميين السنة يدعون إلى وحدة إسلامية لمواجهة الإحتلال الأميركي من أجل تعزيز الحركة الإسلامية واستباق أية دعوة شيعية لطرد الأميركيين من العراق. والواقع أنّ السنة يمكن أن يخسروا كل شيء في منافسة دينية مع الشيعة، في حين أنّ الشيعة يدركون ولا شك أنّ لديهم القوة الديمغرافية الكافية للعمل المنفرد. وثمة مؤشرات على أنّ الإسلاميين السنة قد وجدوا آتياً أرضاً تكتيكية

مشتركة مع الوطنيين السنة العراقيين، بل ومع بعض البعثيين، في الدعوة إلى إنهاء الوجود الأميركي رغم التباعد العقائدي القوي فيما بينهم. علاوة على ذلك، ليس هناك أي دليل على أن الإسلاميين السنة كانوا على تعاون مع واشنطن قبل الغزو، بعكس عدة قادة شيعيين بارزين.

من ناحية ثانية، من المؤكد تقريبا أن حركة الإخوان العالمية وعدة دول عربية يعملون من أجل ايجاد «بديل» سني في حقل الإسلام السياسي أيضا. فالإخوان يعملون من أجل رجوع زعمائهم إلى العراق ودول الخليج مهتمة بتكريس القوة السنية، كما ورد عن القبيسي أعلاه. أما السعودية، والتي لها مخاوف كثيرة من انبعاث جديد للقوة الشيعية في العراق، فستنشط حتما في تعزيز القوى الوهابية وفي حماية مصالحها الخاصة. (قطعت المملكة بشكل جدي علاقاتها مع الإخوان في أواخر العام ٢٠٠٢ عندما اتهمتهم، وليس الحركة الوهابية، بأنهم القوة الرئيسية وراء الإرهاب الإسلامي الدولي). وبينما لا تود السعودية استخدام العنف ضد الولايات المتحدة في العراق، فإن العناصر الوهابية غير المنضبطة هناك ستتحو حتما بذلك الإتجاه.

قد يكون من المستحيل قياس مدى الدعم المحتمل للوهابية في العراق. ولكن بوسع المرء أن يفترض أن تأييد الحركة يتزايد مع تزايد الإستياء من الأوضاع الراهنة ومن شدة المواقف المناهضة للأميركيين. فهي فقط أداة لهذه المشاعر وليست مسبباً لها. كذلك تستفيد الحركات الإسلامية بشكل مباشر أيضا من غياب أدوات المعارضة السياسية البديلة وربما كانت الحركة الوهابية قد استفادت من ذلك أيضا. غير أن الإسلاميين لم ينظروا إلى الولايات المتحدة أيام صدام على أنها العدو الأول، والشعور العدائي ضدها لم يبدأ إلا بعد الإحتلال، وسيستمر خاصة إذا طال أمده. ويستطيع المرء أيضا أن يتكهن أن درجة من النفوذ الوهابي في العراق أخذة بالظهور حتما كجزء طبيعي من ألوان الطيف الإسلامي.

وأخيرا، اود أن أنوه إلى أنني لا أعتقد أن علاقة السنة والشيعية في العراق هي علاقة غالب ومغلوب، فهناك تفاعل اجتماعي كبير وتزواج بين الفئتين عمرهما عقود. كذلك ليست أي من الجماعتين أحادية المعتقد ويمكن لليساريين والإسلاميين والقوميين والليبراليين عند كليهما أن يجتمعوا حول شعور غير طائفي لوضع برنامج وطني جديد. ولكن للأسف تصلّبت منذ سقوط صدام حسين الخطوط الفاصلة بين الجماعتين وأصبحت تشكل صدعا فاصلا بينهما، يؤثر على العلمانيين والإسلاميين على حد سواء.

أكراد العراق

للأكراد حركاتهم الإسلامية الخاصة، والتي نشأت قبل الدولة العراقية الحديثة بوقت طويل، وعكست علاقتهم مع الإمبراطورية العثمانية. ويشير سامي شوروش إلى أن الحركة الوطنية الكردية في القرن التاسع عشر كانت بزعامة الشيوخ الأكراد، بما فيها الحركة المسلحة ضد الإيرانيين والعثمانيين بزعامة شيخ من طائفة النقشبندي. في الخمسينات، بدأت شعبية الإخوان المسلمين بالظهور عند أكراد العراق ولكنها قلّت في الثمانينات بعدما شعر الأكراد بأن الحركة خذلتهم بقلة اهتمامها بقضاياهم، وبعدم مساندتها للكفاح المسلح ضد صدام حسين («الحركات الأصولية الإسلامية بين الأكراد»، نقلاً عن عبد الجبار، «آيات الله والصوفيون والمفكرون العقائديون»). وهكذا لجأ الأكراد إلى إنشاء حركاتهم الإسلامية الخاصة والتي تعبر عن حاجاتهم الوطنية.

لهذه الحقيقة أهميتها، إذ أنها تشير إلى عدم تمكن الإسلام السياسي من إزالة الصدوع التي تفصل ما بين الجماعات العرقية-الدينية في العراق. (تسود هذه الحالة نفسها إلى حد ما بين الأكراد والأترك في تركيا). وليس هناك من سبب يحول دون تمكن الإسلام السياسي من ردم الهوة العرقية، خاصة وأن الإسلام والإسلاميين يعارضون تقسيم الأمة الإسلامية على أساس خطوط عرقية. غير أن حقائق السياسة العراقية الحالية تظهر أن للفجوة العرقية معنأ مهماً من الناحية التنظيمية.

كذلك أنشأ الأكراد حركاتهم الجهادية الكردية الخاصة، حركة الأنصار، التي دارت في فلك الجماعات الجهادية حول القاعدة، والتي تشتتت، وربما دُمّرت في شهر شباط / فبراير ٢٠٠٣، لفترة وجيزة على الأقل، على يد القوات الأميركية التي أطاحت بصدام حسين. هذا ولن يسمح الإحتلال الأميركي بعودة الأنصار إذا أمكنه ذلك.

من غير المحتمل أن نشهد اندماجا بين الحركات الإسلامية الكردية والعربية السنية في المستقبل المنظور طالما أن المطامح الكردية لم تتحقق بعد، وطالما أن للأكراد «قضية وطنية». غير أن هذا لا يستبعد إمكانية قيام تعاون بين تنظيمات مستقلة في قضايا سياسية عراقية معينة، بما في ذلك، وعلى الأرجح، الدعوة إلى إنهاء الإحتلال الأميركي للعراق.

ويقول شوروش إن أكبر فصيل في الحركة الإسلامية الكردية اليوم هو الحركة الإسلامية (السنية) لكردستان العراق، والتي تتصوي تحت مظلة جبهة كردستان، والتي خاضت عدة انتخابات ولكنها حصلت على أقل بكثير من الحزبين السياسيين الكرديين الرئيسيين: الحزب الديمقراطي الكردي والإتحاد الوطني الكردستاني. كما أنها أقامت علاقات جيدة مع حركات إسلامية في بلدان أخرى وهي غير معادية للغرب. وهناك حركة شيعية كردية صغيرة (بين ما يسمى الفيالي الأكراد) موجودة في المنفى ليس لها تأثير سياسي في كردستان. وما يمكن أن يحصل في المستقبل هو إتحاد القوى الإسلامية الكردية في كل من العراق وتركيا مما سيسبب قلقاً بالغاً في كل من أنقرة وطهران. في النهاية، يمكن القول إنه ليس للإسلاميين الأكراد سبب وجيه لتبني مواقف معادية للغرب طالما ان الغرب يقف داعماً لتطلعات الأكراد في الإستقلال الذاتي.

إستنتاجات

تبرز من خلال هذه النظرة الإجمالية إلى مستقبل الأحزاب الإسلامية في العراق الجديد عدد من النقاط المحورية:

- يُقدّر للإسلام السياسي، كسمة أساسية من سمات السياسة المسلمة وخاصة السياسة العربية، أن يلعب دوراً رئيسياً في المستقبل السياسي العراقي بعد اعتناق البلد من حكم صدام حسين. وبينما يتمتع العراق بتاريخ علماني عريق، فإنّ النظام البعثي خلق استياء شديداً سيؤدي المجتمع العراقي للتعبير عنه ولملاء فراغه الأخلاقي والأيديولوجي باللجوء إلى الإسلام كبوصلة أخلاقية جديدة للشعب.
- لقد انبثقت من جديد قواعد إسلامية في اللباس والمظهر العام تعمل كلياً خارج إرادة إدارة الإحتلال الأميركي وسياساته.
- تتحرك الدول المجاورة الآن بسرعة وحيثما أمكن لإنشاء مراكز للنفوذ داخل العراق إستعداداً لليوم الذي يرحل فيه الأميركيون. وستدعم إيران الحركات الإسلامية المنتشرة بين الشيعة، بينما ستسعى المملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى دعم القوى السنية في العراق، من خلال الإسلاميين السنة على أغلب الظن.
- سيسيطر الإخوان المسلمون على الإسلام السني في العراق كما سيكون هناك حضور للوهابيين المدعومين من الخارج، خاصة من دول الخليج الراجحة في دعم القوى السنية في العراق. إنّ نمو القوة الوهابية في العراق سينجم على الأرجح عن العداوة المتنامية للإحتلال الأميركي وربما تصدّر الوهابيون المعارضة المسلحة له. ومن الصعب على الإخوان أن يبقوا خارج حركة المقاومة حتى ولو كانوا من أنصار اللاعنّف.
- يحتمل لانبعاث القوة الشيعية في العراق أن يشكل منافسة لإيران على الأمد البعيد، وتهديداً أيديولوجياً للمتشددين الإيرانيين، بدلا من إعطاء إيران موطئ قدم رئيسي في العراق الجديد.
- بعد فرحهم بالإطاحة بصدام حسين، يرى الشيعة الآن أنّ الولايات المتحدة هي التي تقف حجر عثرة بينهم وبين تسلّم الحكم في البلد. وهذا يجعلهم أقلّ صبورا من أية مجموعة عراقية أخرى على قبول استمرار الإحتلال الأميركي للعراق.
- إنّ الإنقسام بين المجموعات السنية والشيوعية يتصلّب وللأسف في أوساط العلمانيين والإسلاميين من الطرفين.
- قد تبرز اتجاهات «وطنية» شيعية حادة معبرة عن نوع من الوطنية العراقية حتى بين الأوساط الدينية. في هذه الحالة، قد تبرز جماعة الصدر وحزب الدعوة المستقل كأقوى قوى سياسية وأشدها عداوة للولايات المتحدة. وبوسع الولايات المتحدة وإيران إضعاف سعي جماعة الصدر إلى السلطة ولكن هذا سيدفع الولايات المتحدة إلى العمل مع عناصر قريبة من إيران.
- من الصعب ترقب ولادة حركة شيعية «علمانية» تقف في وجه نفوذ رجال الدين، على الرغم من أنّ بعض الشيعة كأفراد يودون فعلا قيام حكومة علمانية ويعارضون الحركات ذات الطابع الديني ويتعاونون مع السنين الليبراليين.

- إنَّ شِيعَةَ العِراقِ أَقلُّ قَبولاً من شِيعَةِ إِيْرانِ لِحُكْمِ رِجالِ الدِينِ، وإِنْ كانوا يُؤيِّدون قِيامَ نِوعِ من الدِولَةِ الإِسلامِيَّةِ الَّتِي لا يَسِيطِرُ عَلِياها رِجالُ الدِينِ.
- سَتكونُ السُّعودِيَّةُ والبَحْرِيْنِ هِما الخاسِرتَينِ الكَبيرَتَينِ من تَناميِ القُوَّةِ الشِيعِيَّةِ في العِراقِ.
- الإِسلامِيونَ – شِيعَةَ وَسَنَةَ – لِيَسُوا مَعادِينِ تَلقائِيًّا لِلوُجودِ الأَميرِكيِّ في العِراقِ، خاصَّةً وَأَنهَمِ اسْتفادوا من الإِطاحَةِ بِنِظامِ صَدامِ حَسِينِ. غَيرَ أَنهَمِ عازِمونَ عَلى الإِحْتِفاظِ بِالطابِعِ الإِسلامِيِّ للعِراقِ، خاصَّةً في وَجِهَةِ الإِحْتِلالِ غَيرِ الإِسلامِيِّ. وَسِينْتَهجونَ سِياسَةَ مَعارِضَةِ لِلوِلايَاتِ المُتحدَةِ وَسِيرِصونِ الصَّفوفِ ضِدَّ قَبولِ أِيَّةِ تَغْيِيراتِ حَضارِيَّةِ في المِجْتَمَعِ العِراقِيِّ. فالِإِسلامِيونَ السُّنَّةُ وَالشِيعَةُ عَلى حدِّ سِواءِ وَطَنِيونَ مُتحمِّسونَ وَمُسْتعدونَ لِلتعاونِ الكامِلِ مَعَ القُوِّ الوِطْنيَّةِ العِلْمانيَّةِ لِلتَّعجيلِ في انْهائِ الإِحْتِلالِ. وما هُوَ مِجهولٌ هُوَ وَقْتِ تَحَوُّلِ المَعارِضَةِ السَلْمِيَّةِ لِهَذا الإِحْتِلالِ إِلى مَعارِضَةٍ عَنيفَةٍ، وَلَكنَ هَذا التَّحَوُّلُ يَبْدو حَتْمِيًّا تَقريبًا كَلما طالَ أمدُ الإِحْتِلالِ بِمِصانِبِهِ وَخِيباتِ أَمَلِهِ.
- سِياكونُ الإِسلامِيونَ السُّنَّةُ بَينَ جِماعَةِ الإِخوانِ المُسَلِّمِينَ أَكْثَرَ انْفِتاحًا عَلى التَّعاونِ مَعَ الشِيعَةِ وَلِيسَ العَكْسِ. فَلقَدَ مَنِي السُّنَّةُ العِراقِيونَ بِخِسارةِ شَدِيدَةٍ نَتِيجَةَ سَقوطِ النِظامِ وَهَمِ بِحاجَةِ إِلى التَّعاونِ مَعَ القُوَّةِ الشِيعِيَّةِ الصاعِدَةِ لِلإِحْتِفاظِ بِصوتِ لَهِمِ. في حَينِ أَنَّ قُوَّةَ الشِيعَةِ الدِيميغرافيَّةَ تَسْمَحُ لَهِمِ بِالإِعْراضِ عَنِ التَّعاونِ مَعَ الجِماعاتِ السُّنِّيَّةِ. وَمَنْ غَيرَ المَرِجِحِ أَنَّ يَتعاونَ الوِهابِيُّونَ مَعَ الشِيعَةِ.
- إِنْ قُوَّةُ الإِسلامِيينَ داخِلَ العِراقِ سَتتراجَعُ بِقَدْرِ توفَّرِ الحَريَّةِ لِلأَحْزابِ السِياسِيَّةِ وَالدِينِيَّةِ الأُخْرى لِمَناهُضَتِهِمِ إِذْ أَنَّ قَمعَ التَّعدُّدِ السِياسِيَّةِ يَفِيدُ الإِسلامِيينَ دائِمًا.
- عَلى أَيِّ وَجودِ إِدارِيٍّ أَميرِكيِّ في العِراقِ أَنَّ يَنْقَبِلَ وَضِعَ العِراقِ الجِغرافيِّ السِياسِيِّ الرَّاهِنِ وَالَّذِي يَمكِنُ التَّحكِمَ بِهِ مَوْقِنًا دُونَ تَحْقِيقِ سِيطرَةِ كَامِلَةٍ عَلِياهِ. وَسِيسْتَمِرُّ العِراقُ كدِولَةٍ تَرى نَفْسَها مُؤَهَّلَةً لِزِعامَةِ العالَمِ العَرَبِيِّ وَبِالتَّالِيِ حَمايَةَ دِولِ الخَلِيجِ مِنَ القُوَّةِ الإِيرانِيَّةِ، كَما تَعْتَبِرُ نَفْسَها مَسْؤُولَةً عَنِ تَغْيِيرِ أنْظَمَةِ دِولِ الخَلِيجِ وَالَّتِي تَرى أَنَّها تَتصَفُّ بِالتَّخَلُّفِ وَالفِسادِ وَالتَّخْمَةِ وَمَمالَأةِ الغَرْبِ. وَسِيسْتَمِرُّ العِراقُ كَذَلِكَ بِتَعاطُفِهِ مَعَ القَضِيَّةِ الفِلَسْطِينِيَّةِ. وَهَذهُ أَهْداَفُ يَدْعِمُها الإِسلامِيونَ وَالعِلْمانيونَ عَلى حدِّ سِواءِ.

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

مجلس الإدارة

• ج. روبنسون وست (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • ماريا أوتيرو (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • بتي ف. بوميرز، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة اتصالات السلام، واشنطن العاصمة • هوللي بوركهالتر، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • تشستر أ. كروكر، جيمز ر. شليسنجر بروفيسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورج تاون • لوري س. فولتون، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • تشارلز هورنر، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • سستيفن د. كرازنر، غراهام ستيوارت بروفيسور في العلاقات الدولية، جامعة ستانفورد • سيمور مارتن ليبست، هيزل بروفيسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • مورال. ماكلين، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • دانيال بابيس، مدير منتدى الشرق الأوسط، فيلادلفيا، بنسلفانيا • باربارا سنيلينغ، سيناتور ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• آرثر إ. دووي، مساعد وزير الخارجية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة • مايكل م. دن، لفتنانت جنرال، سلاح الجو الأميركي، رئيس جامعة الدفاع الوطني • بيتر و. رودمان، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • ريتشارد ه. سولومون، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.



United States
Institute of Peace

17th Street NW 1200
Washington, DC 20036

www.usip.org

Special Report 108
Islamist Politics in Iraq
after Saddam Hussein